

Distr.: Limited
9 September 2014
Arabic
Original: English/French



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الثالثة والعشرون
فيينا، ١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

النماذج التشريعية البديلة المحتملة بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة

مساهمتان مقدّمتان من إيطاليا وفرنسا

مذكرة من الأمانة

أشير خلال الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل الأول (المنعقدة من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤) إلى عدّة نماذج تشريعية داخلية تصلح للتطبيق على المنشآت الصغرى والصغيرة وتنص على إمكانية تجزئة موجودات المنشأة دون اشتراط إنشاء كيان يتمتع بشخصية اعتبارية تكفل له الحماية التي توفرها المسؤولية المحدودة (انظر الوثيقة A/CN.9/800، الفقرة ٤٦). وأتفقت الوفود على أن تقدّم إلى الفريق العامل وثائق تُبيّن السمات المميزة لتلك النماذج حتى تُيسّر على الفريق العامل إدراك الكيفية التي يمكن بها لتلك السمات أن توفر أشكالاً بديلةً لتنظيم المنشآت الصغرى والصغيرة.

واستجابةً لذلك الطلب، قدّمت حكومتا إيطاليا وفرنسا إلى أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) المواد التالية بغية تزويد الفريق العامل بمعلومات إضافية ليسترشد بها في مداولاته. وهذه المواد مستنسخة في مُرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقّتها بها الأمانة، مع إدخال تعديلات شكلية عليها.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	المرفق
٣	١٧-١	أولاً- إيطاليا
٣	١	ألف- مقدّمة
٣	٧-٢	باء- صندوق رأس مال مستقل
٥	١٧-٨	جيم- عقود شبكات المنشآت التجارية
٩	١٨-النهاية	ثانياً- فرنسا
٩	٣١-١٨	ألف- مقدّمة
١٣		باء- الأنشطة
١٤		جيم- رأس المال
١٥		دال- الإدارة
١٦		هاء- النظام الضريبي
١٧		واو- نظام الضمان الاجتماعي
١٨		زاي- التشغيل
١٩		حاء- إجراءات الإرساء الشكلية
٢٠		طاء- تحويل الملكية
٢١		ياء- المزايا والعيوب

أولاً - إيطاليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٤]

ألف - مقدمة

١ - نظر الفريق العامل الأول، في دورته الثانية والعشرين التي عُقدت في شباط/فبراير ٢٠١٤، في نماذج منشآت بديلة لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة تنص على تجزئة موجودات المنشأة دون اشتراط إنشاء كيان يتمتع بالشخصية الاعتبارية والمسؤولية المحدودة. وفي هذا السياق، تقدّم إيطاليا طيه وصفاً موجزاً لمخططين قانونيين بموجب نظامها القانوني يرميان إلى تيسير أداء الأنشطة الاقتصادية سواء بصورة منفردة أو مشتركة: '١' إنشاء صندوق مستقل مخصّص لأنشطة تجارية محدّدة، تستخدمه كيانات تجارية فردية أو متعددة الأطراف، وأيضاً الأفراد أو الشركات تبعاً لنوع الصندوق، و'٢' عقود شبكة منشآت تجارية، تسمح بإقامة تعاون بين الشركات بدرجة عالية من المرونة واستناداً إلى قانون العقود بدلاً من قواعد الشركات.

باء - صندوق رأس مال مستقل

٢ - بموجب القانون المدني الإيطالي، يفى المدينون بالتزامهم بالاستعانة بجميع موجوداتهم الراهنة واللاحقة. ولا يُسمح بالحدّ من المسؤولية إلا في الحالات التي ينص عليها القانون (المادة ٢٧٤٠). ومع ذلك، يمكن إنشاء صناديق مستقلة لغرض معيّن، وفي هذه الحالة تخصّص أموال الصناديق تحديداً للوفاء بالمطالبات المتعلقة بالأنشطة المنجزّة تنفيذاً للغرض ذي الصلة. وتنظّم المادة ١٦٧ أحد أنواع الصناديق المستقلة، إذ تنص على أنه يجوز أن ينشئ فرد، أو أحد الزوجين أو كلاهما، صندوقاً لرأس المال، يشمل الموجودات المحدّدة المنقولة و/أو الثابتة، المخصّصة لتلبية الاحتياجات العائلية. وعلى هذا النحو، يُفصل الصندوق عن أيّ موجودات أخرى من موجودات مؤسسة يوظّفها في الأعمال التجارية أو في مسائل أخرى. وفي حالة إعسار المؤسّس، يكون صندوق رأس المال خاضعاً للحماية. على أن وجه القصور في هذه المؤسسة يكمن في كونها رهناً بوجود أسرة (إذ لم يُقصد منها أن تكون أداة لإنجاز الأعمال التجارية، ويمكن أيضاً أن ينشئها أشخاص من غير منظّمي المشاريع).

٣- ومنذ عام ٢٠٠٣، يجوز للشركات أن تنشئ صناديق رأس مال يُخصَّص كلُّ منها لغرض محدّد، أو أن تتفق على تخصيص إيرادات نشاط ما لسداد القروض التي تم الحصول عليها من أجل تنفيذ تلك الأنشطة (المادة ٢٤٤٧ مكرراً).^(١) ويخضع إنشاء مثل هذا الصندوق لعدد من القيود، وبخاصة عدم جواز أن تتعدّى قيمته نسبة ١٠ في المائة من رأس مال الشركة المعنية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يبيّن بوضوح قرار الشركة القاضي بإنشاء الصندوق الأنشطة التي من أجلها أنشئ الصندوق، والسلع المدرّجة في الصندوق وخطة مالية تبيّن مدى كفاية الأموال المرصودة للصندوق لتنفيذ الأنشطة المتوقّع إنجازها. ويجب الإعلان عن هذا القرار عن طريق تسجيله في السجل التجاري، ويجوز أن يعترض عليه دائنو الشركة. ويفصل صندوق رأس المال، لدى إنشائه، عن الأموال الأخرى التي تحوزها الشركة بحيث يُخصَّص فقط للوفاء بالمطالبات الناشئة عن الأنشطة ذات الصلة.

٤- وفي عام ٢٠٠٦، أُدخل على القانون المدني الإيطالي تعديلٌ جعل فئة الصناديق المستقلة ذات طبيعة عامة أكثر. فبمقتضى المادة ٢٦٤٥ ثالثاً، يجوز تخصيص السلع المنقولة أو الثابتة المسجّلة لغرض محدّد لمصلحة شخص طبيعي أو اعتباري، أو هيئة إدارية عامة أو كيان آخر، على أن يوثق ذلك بسند عام ويسجّل. ويُفصل هذا الصندوق، عند إنشائه، عن أيّ موجودات أخرى في حوزة ذلك الشخص أو الكيان. ولما كان هذا الحكم ينص على جواز استحداث صناديق مستقلة لأيّ مصلحة مشروعة، فقد استُنبط من ذلك الحكم أنه يجوز استخدام مثل هذه الأداة لأيّ نوع من الأغراض التجارية المشروعة. إلا أن معظم فقهاء القانون يفسّرون ذلك الحكم على أنه يحظر إنشاء صندوق مستقل لأغراض تخدم مصلحة مؤسسة حصراً.^(٢) وهذا يعني أن منظم مشاريع وحيداً لا يُسمح له بفصل الأموال عن أنشطته التجارية ما لم تُنفذ تلك الأنشطة بصورة مشتركة أو يؤسّس كيان قانوني جديد. وهذا بدوره يعني أن الشركات المحدودة وحدها التي يُسمح لها بإنشاء صناديق مستقلة دون إنشاء كيان قانوني مستقل في الوقت ذاته.

(١) عادةً ما يستبعد فقهاء القانون توسيع نطاق هذا الحكم ليشمل الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

(٢) في الواقع، يُقصر بعض فقهاء القانون نطاق هذا الحكم على الصناديق التي تُنشأ لأغراض المصلحة العامة. كما أن فقهاء القانون الذين لا يميلون إلى رسم أيّ حدود ما دامت المصالح مشروعة وفقاً للقانون قد يستبعدون، مع ذلك، إنشاء صندوق يخدم مصلحة مؤسسة حصراً. للاطلاع على السوابق القضائية، انظر أحدث اجتهادات محكمة سانتا ماريا كابوا فيتيري، القرارات الصادرة منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٥- وعلى أن الوضع يختلف في حالة الأنشطة التجارية المشتركة. ففي حالة الكونسورتيومات ذات الأنشطة الخارجية،^(٣) تُبيح المادة ٢٦١٤ من القانون المدني إنشاء صندوق يتألف من مساهمات الأعضاء، لا يمكن استخدامه إلا من أجل تلبية مطالبات تتعلق بأنشطة الكونسورتيوم نفسه. ومن ثمَّ فإنَّ ذلك الصندوق خاضع للحماية من مطالبات فرادى الأعضاء الدائنين ما دامت المطالبة تتعلق بأنشطة الكونسورتيوم. وينطبق ذلك بالرغم من عدم تمتُّع الكونسورتيوم بأيِّ شخصية اعتبارية.

٦- وأخيراً، يُسمح أيضاً بإنشاء الصناديق المستقلة بالنسبة لعقود شبكات المنشآت التجارية، على نحو ما يرد بيانه في القسم التالي.

٧- وليست الصناديق المستقلة شائعة، وهي تخضع لحملة من القيود وتُستخدم في أضيق الحدود استثناءً من المبدأ العام القاضي بأنَّ تشمل مسؤولية الشخص جميع موجوداته. ومع ذلك، فقد بات من المقبول الآن تخصيص صندوق لغرض محدّد بحيث أصبح ذلك مبدأً قائماً بمقتضى التشريع الإيطالي، ويمكن توقُّع مزيد من التطورات في هذا المجال.^(٤)

جيم - عقود شبكات المنشآت التجارية

٨- أُدرج عقد شبكة المنشآت التجارية مؤخراً في النظام القانوني الإيطالي. بموجب المرسوم بقانون رقم ٥ المؤرَّخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي جرى تحويله إلى القانون رقم ٣٣ المؤرَّخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تمَّ خضوع لتعديلات جديدة.^(٥) ويمثِّل العقد اتفاقاً يقضي بأنَّ "يضطلع مزيد من منظّمي المشاريع ممن يسعون إلى تحقيق هدف النهوض بقدراتهم الابتكارية وتعزيز قدرتهم التنافسية في السوق، بصورة فردية أو جماعية، ببرنامج تعاوني مشترك في أشكال ومجموعات معيّنة يتفقون عليها في عقد الشبكة، أو تبادل معلومات أو خدمات ذات طابع صناعي أو تجاري أو تقني أو تكنولوجي، أو الانخراط في نشاط واحد أو أكثر من الأنشطة المشتركة المدرجة ضمن نطاق عمل منشآتهم" (المادة ٣).^(٦)

(٣) ليس للكونسورتيومات التي لا تراول أنشطة خارجية أيّ تأثير على الأطراف الثالثة على اعتبار أنها واجبة الإنفاذ فقط فيما بين الأطراف الموقعة عليها.

(٤) من جهة أخرى، صدّقت إيطاليا في عام ١٩٨٩ (القانون رقم ٨٩/٣٦٤) على اتفاقية القانون الواجب التطبيق على الاستئمان وبشأن الاعتراف بالاستئمان لعام ١٩٨٥.

(٥) عدَّل القانون من جديد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (القانون رقم ٢٠٠٩/٩٩ والقانون رقم ٢٠١٠/١٢٢) وأيضاً في عام ٢٠١٢ (القانون رقم ٢٠١٢/١٣٤ والقانون رقم ٢٠١٢/٢٢١).

(٦) حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أنشئ من هذه العقود ما مجموعه ١٦٤٣ عقداً، ضمت أكثر من ٨٠٠٠ من منظّمي المشاريع (<http://contrattidirete.registroimprese.it>).

٩- وبناءً عليه، يمكن أن يختلف نطاق عقود شبكة المنشآت التجارية اختلافاً كبيراً، ويخضع نوع ومستوى التعاون للاتفاق الحر فيما بين الأطراف ما دامت الأهداف الاستراتيجية مشتركة، من خلال تحديد برنامج مشترك، على نحو يتيح إما تحسين القدرة على الابتكار أو نمو القدرة التنافسية. وقد تتفاوت طبيعة التعاون، ابتداءً من مجرد التعهد بتبادل المعلومات أو الخدمات، ومروراً بالتعاون المنظم، وانتهاءً بممارسة أنشطة اقتصادية بصورة مشتركة. وفضلاً عن ذلك، يتسع نطاق تفسير المهدفين المذكورين المنشودين من التعاون: فيُفهم تحسين القدرة على الابتكار على أنه يشمل أيّ فرص جديدة قد تتاح للشركات بحكم انتمائها إلى شبكة، من قبيل اقتناص فرص تقنية أو تكنولوجية جديدة. وفيما يتعلق بنمو القدرة التنافسية، فالمقصود من ذلك عموماً زيادة القدرة التنافسية لأعضاء الشبكة أو الشبكة نفسها على الصعيدين الوطني والدولي، بما يعني فتح فرص تجارية لا يتاح لشركة وحيدة النفاذ إليها لولا ذلك (مثل الحصول على التمويل أو الاستفادة من التسهيلات الضريبية القائمة أو المشاركة في المناقصات العامة). وهذا المسعى يهيم أسباب تحقيق تكامل رأسي (تنسيق الموردّين استناداً إلى معايير مشتركة بشأن الإنتاج أو التوزيع أو الامتيازات التجارية)، أو أفقي (البحث والتطوير، إنشاء نقطة مركزية للبيع أو الشراء). وبموجب آخر تعديل للتشريعات ذات الصلة، يمكن لشبكات المنشآت التجارية أيضاً المشاركة في المناقصات العامة.^(٧)

١٠- وأياً كانت فئات الوظائف التجارية لعقود الشبكات التي يمكن استخلاصها بصورة تجريدية مما هو قائم، فليس ثمة نوع محدد من اتفاقات الشبكات خاص بأيّ من هذه الكيانات، إذ يعود إلى الأطراف أمر البتّ في الهيكل التنظيمي لشبكتهم وفي كيفية تشغيلها. ذلك أنّ الشرط الوحيد للانضمام إلى عقد شبكة منشآت تجارية يتمثل في أن يكون الراغب في الانضمام من منظّمي المشاريع، بصرف النظر عن طبيعة الكيان وما يقوم به من أنشطة. ويشمل ذلك المنشآت الوحيدة المالك والشركات بجميع أنواعها والكيانات العمومية، بما فيها الكيانات ذات الطبيعة غير التجارية، فضلاً عن الكيانات الربحية وغير الربحية (لا يبدو أنّ الشبكات المختلطة مستثناة، من حيث إنه يوجد مشاركون ممن يستهدفون الربح وممن لا يستهدفون الربح). وعليه، فإنّ شبكات المنشآت التجارية، وإن كانت تُستخدم في الواقع أساساً كمخطط لتعاون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلّا أنّها، بوجه عام، مفتوحة أمام أيّ منشآت، بما في ذلك الشركات والمجموعات.

(٧) الهيئة الإيطالية لمراقبة العقود العامة المتعلقة بالأشغال والخدمات والإمدادات، القرار رقم ٢٠١٣/٣.

١ - المحتوى الأدبي للعقد والتسجيل

- ١١ - يجب أن يبيّن عقد شبكة المنشآت التجارية، على الأقل، الأمور التالية:
- ١' الاسم التجاري لكل مشارك على حدة أو اسم منشأته، إلى جانب اسم الشبكة في حال إنشاء صندوق مشترك؛
- ٢' الأهداف الاستراتيجية التي يتوخاها التعاون والإجراءات المتفق عليها من أجل قياس التقدم المحرز على درب تحقيق هذه الأهداف؛
- ٣' وصفاً لبرنامج الشبكة، يبيّن حقوق والتزامات كل مشارك على حدة، والوسائل المستخدمة في تحقيق الهدف المشترك، وفي حالة وجود صندوق مشترك، مقياس ومعايير تقييم مساهمات المشاركين، فضلاً عن تنظيم إدارة ذلك الصندوق؛
- ٤' مدة العقد وقواعد الانضمام. ويمكن أيضاً إدراج القواعد الخاصة بالإلغاء المبكر أو بانسحاب أحد المشاركين (وإلا انطبقت المبادئ العامة السارية على إنهاء الاتفاقات متعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق هدف مشترك)؛
- ٥' اسم الكيان، إن وُجد، الذي عُيّن ليضطلع بدور الجهة المسؤولة عن إدارة تنفيذ العقد أو أجزاء أو مراحل منه؛
- ٦' قواعد صنع القرار من قبل المشاركين بشأن أيّ موضوع أو جانب من الجوانب ذات الاهتمام المشترك (لا يفوض إلى الهيئة المسؤولة عن الإدارة، إن عُيّن).
- ١٢ - ويجب أن يكون العقد كتابةً، إما عن طريق سند عام أو أن يكون موثقاً من قِبَل موثّق عام، وأن يسجّل في السجل التجاري الخاص بمكان تسجيل كل طرف من أطراف العقد. ويبدأ نفاذ العقد من تاريخ آخر تسجيل من التسجيلات المقررة، بحيث يسري فيما بين الأطراف المتعاقدة^(٨) وإزاء الأطراف الثالثة على حدّ سواء. ومن ثمّ فإنّ التسجيل شرط ضروري وأساسي لكي يكتسب العقد صلاحيته القانونية. ويجب أيضاً تسجيل التعديلات التي يتم إدخالها على الشبكة والعقد في السجل التجاري للعضو المنخرط بصورة مباشرة، ويجب أن يقوم مدير السجل التجاري المعني بإبلاغ تلك التعديلات مباشرة إلى جميع السجلات الأخرى المعنية لكي تُدرج التغييرات تلقائياً في كل منها.

(٨) ومع ذلك يرى بعض فقهاء القانون أنّ التسجيل لا يؤثر في وجوب الإنفاذ إلا فيما يتعلق بالأطراف الثالثة، إذ يُعتبر عقد الشبكة سارياً بين الأطراف بصرف النظر عن تسجيله.

١٣- ويجوز أن ينص العقد أيضاً على إنشاء صندوق لرأس المال وتعيين هيئة مشتركة تتولى، باسم المشاركين وبالنيابة عنهم، إدارة الأنشطة المنجزة لتنفيذ العقد أو أجزاء أو مراحل منه.

٢- الصندوق المستقل

١٤- يجوز، في سبيل تنفيذ برنامج شبكة المنشآت التجارية، أن تنشئ الأطراف المتعاقدة صندوقاً مشتركاً. ويكون هذا الصندوق مستقلاً وقاصراً على تنفيذ برنامج الشبكة ومن ثمّ على السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولا يمكن لدائني فرادى المشاركين في الشبكة أن يعولوا على الصندوق الذي يخصّص فقط لتلبية المطالبات الناشئة عن الأنشطة التي تُنجز ضمن نطاق الشبكة. وتسري عليه أحكام القانون المدني المتعلقة بإنشاء الصندوق وآثاره في الكونسورتيومات، وإن كان لزاماً تقييم النطاق الدقيق لهذا المرجع مع مراعاة أن عقد شبكة المنشآت التجارية، على نحو ما هو موضّح أعلاه، قد ينطوي على تعاون أكثر مرونة بين الأعضاء، حيثما أمكن إنجاز الأنشطة بصورة فردية وإن كانت الغاية من ذلك تحقيق هدف مشترك وفي إطار برنامج مشترك.

١٥- وكما ذكر أعلاه، يجب أن يحدد العقد ذو الصلة مدى ومعايير تقييم المساهمات التي يمكن أن تكون إما نقداً أو سلعاً وخدمات. ويمكن أن تتألف المساهمة أيضاً من صندوق مستقل. ونصّ في تشريع منفصل على مسألة إنشاء صندوق مشترك للمنشآت الزراعية التي تنشئ شبكة تجارية يمكن بدورها أن تسهم في صندوق وطني مشترك لتثبيت عوائد هذه الفئة من المنشآت.^(٩)

٣- الحوكمة

١٦- تخضع حوكمة الشبكة لحرية التعاقد. فإذا عيّنت هيئة مشتركة لإدارة أنشطة الصندوق، تصرّفت باسم الشبكة وبالنيابة عنها عندما تكون ذات شخصية اعتبارية، أو باسم أعضاء الشبكة وبالنيابة عنهم إذا انتفت عنها تلك الصفة.

(٩) قانون مرسوم رقم ٨٣ مؤرّخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالصيغة التي حُوّل بها إلى القانون رقم ٢٠١٢/١٣٤.

٤ - الشخصية الاعتبارية

١٧ - لا تتمتع شبكات المنشآت التجارية عادةً بالشخصية الاعتبارية. ومع ذلك، فإن أحدث التعديلات التي أُدخلت على التشريعات ذات الصلة (اعتباراً من عام ٢٠١٢) تأذن بإنشاء شبكات تجارية ذات شخصية اعتبارية.^(١٠)

ثانياً - فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]
[٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤]

ألف - مقدمة

١٨ - التمس الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، خلال دورته الثانية والعشرين التي عُقدت في نيويورك من ١٠ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، خبرة الوفد الفرنسي للتعريف بالقانون الفرنسي الساري على المنشآت الصغرى التي تُؤثر مزاولة نشاطها بشكل فردي (الوثيقة A/CN.9/800، الفقرات ٤٢-٤٦).

١٩ - وتأتي هذه الورقة استجابةً لذلك الالتماس.

٢٠ - وتعرض الورقة، على هيئة جداول، الأشكال القانونية التي ينص عليها القانون الفرنسي فيما يتعلق بالمنشآت الصغرى التي تُؤثر مزاولة نشاطها بشكل فردي. وتعرض أيضاً شتى النظم الأساسية تبعاً لترتيب تصاعدي للمقتضيات القانونية والضريبية والاجتماعية.

٢١ - وعلى سبيل التمهيد، تجدر الإشارة إلى أن القانون الفرنسي يضم الآن طائفة واسعة من النظم مصممة خصيصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتنبئ هذه النظم القانونية، الحديثة العهد في الغالب، بمحرض المشرع على النهوض بالمنشآت الصغيرة الحجم، المشهود لها بدورها الأساسي في نمو الاقتصاد الحديث. وقد توخّت التعديلات التشريعية تحقيق هدفين، أولهما الانتقال نحو تحميل منظم المشروع مسؤوليةً محدودة، بهدف التقليل من المخاطر التي يواجهها، وبالتالي تذليل هذه العقبة التي تعترض إرساء المنشأة؛ وثانيهما إضفاء قدر أكبر من المرونة على

(١٠) حتى ١ تموز/يوليه، كان قد أنشئ ما مجموعه ١٥٩ شبكة منشآت تجارية ذات شخصية اعتبارية (<http://contratdirete.registroimprese.it>).

تشغيل الشركات التي كانت تخضع قبلئذ بصفتها كيانات اعتبارية لقواعد تقييدية لا تلائم في كثير من الأحيان المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

١ - منظّم المشاريع الفردي

٢٢ - علاوة على التدابير القانونية الصرفة التي ستناقش أدناه، تطبّق منذ عام ٢٠٠٩ معاملةً ضريبيةً واجتماعيةً مبسّطة على المنشآت الصغيرة جداً. ونظراً للنجاح الذي لاقاه هذا النظام، الذي أُطلق عليه اسم "منظّم المشاريع الفردي"، فمن المهم أن نشير إلى أن عدد "منظّمات المشاريع الفرديين" بلغ في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٩٠٠ ٢٧٤ من أصل ٣٧٩ ٣٠٠ من الشركات التي تأسست في فرنسا في شكل منشأة فردية. ويُعتبر "منظّم المشاريع الفردي"، من المنظور القانوني، منظّم مشاريع فردياً تقليدياً (وهو بهذه الصفة مسؤول عن دفع جميع الديون المترتبة عن نشاطه المهني من جميع موجوداته، الشخصي منها والمهني)، آثر الخضوع لنظام مبسّط لاحتساب وأداء الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك أسفل عتبة معيّنة من رقم الأعمال.

٢٣ - وثمة ميزة أخرى بارزة يتسم بها هذا النظام تتمثل في تبسيط متطلبات وإجراءات التسجيل التي يمكن استيفائها على الإنترنت، والتي تسعى جميعها إلى تقليص الآجال وخفض التكاليف الإدارية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إمكانية التسجيل إلكترونياً متاحة حالياً بالنسبة لجميع النظم الأساسية.

٢ - الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد والشركة الفردية المحدودة المسؤولة

٢٤ - في إطار الابتكارات التي اعتمدت في مجال المسؤولية المحدودة، تُعتبر "الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد" شركةً محدودة المسؤولية يؤسسها عضو وحيد وتُقصر مسؤولية هذا العضو الشخصية على مقدار الأموال التي ساهم بها في الشركة.

٢٥ - وهكذا فإن الوضع القانوني لـ "شركة من دون شركاء" الذي يتيح للمنشأة التابعة لشخص واحد أن تتشكّل على هيئة شركة قد مثل أول خطوة نحو الحد من مسؤولية منظّم المشاريع الفردي. إلا أن الواقع العملي يقول إن منظّمات المشاريع ما زالوا يُفضّلون أن يعملوا مباشرة باسمهم الشخصي، ويمنعون في الاستفادة الكاملة من هذا المخطط. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الشركات التابعة لشخص واحد، والذي تتسم معايير تنفيذه بكونها مفتوحة إلى حدّ

بعيد، يسري على جميع الأنشطة، سواء أكانت تجارية أم زراعية أم حرفية أم حرة. ومن ثم فهو يحتفظ بأهميته الكاملة ويسري بالتوازي مع الأشكال القانونية المعتمدة لاحقاً.

٢٦- وأتبّع القانون المؤرّخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مساراً مختلفاً بالنص على إنشاء "الشركة الفردية المحدودة المسؤولة". ويسمح هذا النظام لمنظّم مشاريع فردي بأن يُخصّصَ حصّةً من موجوداته لنشاطه المهني بحيث لا يكون بوسع دائيته، إذا تعرّع مالياً، الوصولُ إلاّ لهذه الحصّة دون موجوداته الشخصية. وبذلك يكون بوسع منظّم المشاريع إنشاء موجودات مهنية فاصلاً يّأها عن موجوداته الشخصية غير المهنية. فحتى تاريخ استحداث هذا النظام، كان مبدأ وحدة وشمولية الموجودات، بصيغته المعرّفة تعريفاً صارماً في القانون الفرنسي، يحول دون هذا الفصل.

٢٧- ووفقاً لقانون التجارة، يجوز "لأيّ منظّم مشاريع فردي أن يخصص لنشاطه المهني موجوداتٍ مفصولة عن موجوداته الشخصية دون الحاجة إلى إنشاء كيان اعتباري". وتتمثل مزية نظام الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد في أنه لم يعد من الضروري في الواقع أن ينشئ منظّم المشاريع كياناً اعتبارياً مستقلاً. لكن، كما ذكر آنفاً، فإن إنشاء نظام الشركة الفردية المحدودة المسؤولة لم يؤدّ إلى إلغاء نظام الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد؛ فكلّا النظامين ما زالا موجودين جنباً إلى جنب.

٣- شركة المساهمة المبسّطة وشركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد

٢٨- فيما يتعلق بإضفاء قدر أكبر من المرونة على تنظيم الشركات وتشغيلها، يتيح نظاما شركة المساهمة المبسّطة وشركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد حرية التعاقد بشأن تنظيم تلك الشركات وتشغيلها.

٢٩- فنظام شركة المساهمة المبسّطة يتيح قدراً كبيراً من مرونة التشغيل، بما في ذلك السماح للشركاء بترتيب حقوق كلّ منهم بحريّة دون التقيّد بقاعدة التناسب بين حقوق التصويت ورأس المال المملوك. وتجدر الإشارة إلى أنّ نظام شركة المساهمة المبسّطة صُمّم في الأصل لإرساء إطار قانوني للمنشآت الراجعة في الاندماج ضمن مشروع مشترك. كما تستخدم الشركات الناشئة هذا النظام بالنظر إلى الإمكانية التي يتيحها أمام منظّمي المشاريع ليفتحوا على نطاق واسع رأس مال الشركة دون أن يفقدوا السيطرة عليه.

٣٠- ويجوز أن تتخذ شركة المساهمة المبسّطة، التي يُطلق عليها عندئذ اسم شركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد، هيكلًا لشركة فردية، على غرار الشركة المحدودة

المسؤولية التابعة لشخص واحد. ولا تقتصر شركة المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد على الأنشطة ذات النطاق الواسع، إذ أعفى القانون المتعلق بتحديث الاقتصاد، المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، هذا النوع من الشركات من شرط الحد الأدنى من رأس المال المصرح به وشرط تعيين مراجع حسابات خارجي.

٣١ - وإجمالاً، بلغت نسبة شركات المساهمة المبسطة وشركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد، من أصل ١٥٨ ٩٠٠ شركة أنشئت في فرنسا في عام ٢٠١٣، ٢٩ في المائة، (١٥ في المائة) للنوع الأول و(١٤ في المائة) للنوع الثاني، بينما شكّلت نسبة الشركات المحدودة المسؤولية التابعة لشخص واحد ٢٤ في المائة.

باء - الأنشطة

شركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة تابعة لشخص واحد	المنشآت الفردية		
		الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	منظم المشاريع الفردي	النظام التقليدي
المنشآت				
عضو وحيد - شخص طبيعي أو شخص اعتباري - مع إمكانية إنشاء شركة أخرى مساهمة مبسطة تابعة لشخص واحد	عضو وحيد - شخص طبيعي أو شخص اعتباري - مع إمكانية إنشاء شركة أخرى محدودة المسؤولية تابعة للشخص واحد	منظم مشاريع فردي		
المشروع				
يلائم جميع الأنشطة إجراءات التأسيس والتشغيل تزيد على ما هو معمول به في نظام الشركات الخاصة المسؤولية التابعة للشخص واحد	يلائم جميع الأنشطة إجراءات التأسيس والتشغيل تزيد على ما هو معمول به في نظام الشركات الفردية المحدودة المسؤولة	يلائم الأنشطة الصغيرة النطاق والأنشطة الثانوية التي تتطلب استثماراً ضئيلاً إجراءات التأسيس والتشغيل تزيد على ما هو معمول به في النظام التقليدي أو في نظم منظمي المشاريع الفرديين	يلائم الأنشطة الصغيرة النطاق والأنشطة الثانوية التي تتطلب استثماراً ضئيلاً و ٢٠٠ تدرج ضمن النظام الضريبي السامري على المنشآت الصغيرة	يلائم الأنشطة الصغيرة النطاق والأنشطة الثانوية التي تتطلب استثماراً ضئيلاً
النشاط				
أي نشاط، باستثناء ١٠، وكالات التوظيف الخاصة ببنائ العروض و ٢٠، حالات بيع البعج	أي نشاط، باستثناء ١٠، شركات جمع الأموال والادخار و ٢٠، حالات بيع البعج	أي نشاط تجاري أو حرفي أو حرفي أو زراعي	أي نشاط ١٠ تجاري، ٢٠ حرفي يدرج ضمن نظام التأمين ضد الشيخوخة في إطار الصندوق المهني للادخار والتأمين ضد الشيخوخة أو حرفي	أي نشاط تجاري أو حرفي أو حرفي أو زراعي

جميع - رأس المال

شركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد	رأس مال الشركة		
		المنشآت الفردية	الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	النظام التقليدي
يقره العضو الوحيد بحرية في النظام الأساسي للشركة				
لا ينطبق: بدون رأس مال				
إمكانية المساهمة '١'، نقداً، أو '٢'، عينياً أو '٣'، بإيجاز خدمات أو أعمال				
تسديد المساهمات				
المساهمة عينياً: تسديد المساهمة عند الاكتتاب	المساهمة عينياً: تسديد المساهمة عند الاكتتاب	لا ينطبق: بدون رأس مال		
المساهمة نقداً: '١'، تسديد الزامي لنصف المساهمة عند الاكتتاب و'٢'، تسديد الباقي في غضون ٥ سنوات	المساهمة نقداً: '١'، تسديد الزامي لحُصص المساهمة عند الاكتتاب و'٢'، تسديد الباقي في غضون ٥ سنوات	لا ينطبق: بدون رأس مال		

دال - الإدارة

شركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد	المنشآت الفردية		
		الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	منظم المشاريع الفردي	النظام التقليدي
المدير				
يُحدّد تجرّية في النظام الأساسي مع وجود رئيس واحد على الأقل قد يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً وقد يكون العضو الوحيد أو لا	يجب أن يكون شخصاً طبيعياً وقد يكون العضو الوحيد أو لا		منظم المشاريع الفردي	
تعيّن المديرين وعرفهم ومدة ولايتهم				
تقرّر هذه الأمور تجرّية في النظام الأساسي	تقرّر هذه الأمور تجرّية في النظام الأساسي أو بقرار من العضو الوحيد		لا ينطبق	
صلاحيات المدير				
يتمتع المدير، تجاه الأطراف الثالثة، بأوسع الصلاحيات للتصرف باسم الشركة	ويجوز أن يحدّد النظام الأساسي من صلاحيات المدير تجاه الأعضاء بإحضار إبرام بعض الصكوك أو المعاملات القانونية لموافقة العضو الوحيد المسبقة		غير محدودة	
المسؤولية الشخصية لمنظم المشاريع الفردي أو العضو الوحيد				
قاصرة على قيمة مساهمته	قاصرة على الموجودات المخصّصة للأشطة الهئية	إمكانية التصريح أيضاً أمام موثّق بعدم قابلية الحجر على الممتلكات العقارية غير المخصّصة للاستعمال الهئي	غير محدودة	ما عدا في حال التصريح أمام موثّق بعدم قابلية الحجر على الممتلكات العقارية غير المخصّصة للاستعمال الهئي

هاء- النظام الضريبي

شركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد	الشركة الفرعية المحدودة المسؤولة		
		فرض ضريبة على أرباح الشركة	النشآت الفردية	النظام التقليدي
ضريبة أرباح الشركات إمكانية اعتماد خيار ضريبة الدخل وفقاً لشروط معينة فيما يخص شركات المساهمة المبسطة التابعة للشخص واحد التي لم تعمل منذ أقل من ٥ سنوات	ضريبة الدخل في فترة الأرباح الصناعية والتجارية أو الأرباح غير التجارية أو الأرباح الزراعية باسم العضو الوحيد إمكانية اعتماد خيار ضريبة أرباح الشركات (وهو خيار لا رجعة فيه)	ضريبة الدخل في فترة الأرباح الصناعية والتجارية أو الأرباح غير التجارية أو الأرباح الزراعية إمكانية اعتماد خيار ضريبة أرباح الشركات إذا فرضت هذه الضريبة بموجب '١ نظام الأرباح الفعلية أو '٢ نظام الإعلان المراقب [يعادل نظام الأرباح الفعلية بالنسبة للشركات التي لا تحقق أرباحاً تجارية] (وهو خيار لا رجعة فيه)	ضريبة الدخل '١ في فترة أرباح الأنشطة الصناعية والتجارية أو أرباح الأنشطة غير التجارية و'٢ وفق النظام الضريبي الخاص بالنشآت الصغرى إمكانية سداد ضريبة الدخل على أقساط وفق شروط معينة	ضريبة الدخل في فترة أرباح الأنشطة الصناعية والتجارية أو الأرباح غير التجارية أو الأرباح الزراعية
الاقتطاع من أجر المدير				
يجوز، ما عدا في حال اعتماد خيار ضريبة الدخل	لا يجوز، ما عدا في حال اعتماد خيار ضريبة أرباح الشركات	النظام الضريبي الخاص بأجر المدير		
إذا كانت الشركة خاضعة لضريبة الدخل، تَصَنِّفَت أرباحُ الشركة الخاضعة لضريبة الدخل أجرَ المدير	إذا كانت الشركة خاضعة لضريبة الدخل، تَصَنِّفَت أرباحُ الشركة الخاضعة لضريبة الدخل أجرَ المدير	تتصنّف أرباحُ الشركة الخاضعة لضريبة الدخل أجرَ المدير		
إذا كانت الشركة خاضعة لضريبة إذا كانت الشركة خاضعة لضريبة أرباح الشركات، تخضع أجرُ المدير لضريبة الدخل في فترة المرتبات والأجور والأجور	إذا كانت الشركة خاضعة لضريبة أرباح الشركات، تخضع أجرُ المدير لضريبة الدخل في فترة المرتبات والأجور			

واو - نظام الضمان الاجتماعي

المشآت الفردية		نظام الضمان الاجتماعي الخاص بالمدير	
النظام التقليدي	مفهم التشريع الفردي	الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد
عامل مستقل	عامل مستقل، لكن باعتقاد طريقة مسهّلة في حساب اثتراكات الضمان الاجتماعي وسدادها (نظام ضمان اجتماعي خاص بالعمل المستقلين)	عامل مستقل	عامل مستقل إذا كان المدير هو العضو الوحيد في حكم الموظف الأخير إذا كان المدير طرفاً ثالثاً [الشخص الذي هو في حكم الموظف الأخير يستفيد من الضمان الاجتماعي ومن تحطط الموظفين المتقاعدين لكنه لا يستفيد من ضمان البطالة ولا من أحكام قانون العمل]
الأرباح الخاضعة للضريبة	رقم الأعمال	إذا كانت الشركة الفردية المحدودة المسؤولة خاضعة لنظام ضريبة الدخل: الأرباح الخاضعة للضريبة إذا كانت الشركة الفردية المحدودة المسؤولة خاضعة لنظام ضريبة أرباح الشركة: الأرباح الصافي + الجزء المتلقى من حصص الأرباح الذي يتجاوز ١٠ في المائة من قيمة الموجودات المخصصة، أو يتجاوز ١٠ في المائة من الأرباح الصافية، إذا كانت الأرباح أكبر من الموجودات المخصصة	إذا كانت الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الدخل: الأرباح الخاضعة للضريبة إذا كانت الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الشركة: الأرباح الصافي + الجزء المتلقى من حصص الأرباح الذي يتجاوز ١٠ في المائة من رأس مال الشركة والعلاوات المنوطة عن الأسهم والمبالغ المدفوعة في الحساب الجاري
الأرباح الخاضعة للضريبة	رقم الأعمال	إذا كانت شركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الدخل: الأرباح الخاضعة للضريبة إذا كانت شركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الشركة: الأرباح الصافي + الجزء المتلقى من حصص الأرباح الذي يتجاوز ١٠ في المائة من رأس مال الشركة والعلاوات المنوطة عن الأسهم والمبالغ المدفوعة في الحساب الجاري	إذا كانت شركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الدخل: الأرباح الخاضعة للضريبة إذا كانت شركة المساهمة المبسّطة التابعة لشخص واحد خاضعة لنظام ضريبة أرباح الشركة: الأرباح الصافي + الجزء المتلقى من حصص الأرباح الذي يتجاوز ١٠ في المائة من رأس مال الشركة والعلاوات المنوطة عن الأسهم والمبالغ المدفوعة في الحساب الجاري

أسس حساب اثتراكات الضمان الاجتماعي

زاي - التشغيل

شركات المساهمة المبسطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد	اللائحات المتصلة بتشغيل الشركة		
		المشآت الفردية	مطعم المترايع الفردي	النظام التقليدي
تعيين المديرين ^{٢٠} في النظام الأساسي أو ^{٢٢} في وثيقة مستقلة الاحتفاظ بسجل خاص بالقرارات التي يتخذها العضو الوحيد إيلاع الحسابات السنوية والجرد السنوي إعداد تقرير سنوي عن الإدارة، ما لم يكن هناك إعفاء من ذلك	فتح حساب مصرفي مخصص للأنشطة المهنية حاسبة مستقلة للنشاط المهني نشر الحسابات السنوية		لا توجد التراعات معدة	
مراجع الحسابات الخارجي				
لا حاجة لخدماته إلا إذا استوفى شروطان من الشروط الثلاثة التالية: - أن تكون البرازية أكبر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو - أن يكون رقم الأعمال الحالي من قيمة الضرائب أكبر من ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو - أن يكون عدد موظفي الشركة أكثر من ٢٠ موظفاً	لا حاجة لخدماته إلا إذا استوفى شروطان من الشروط الثلاثة التالية: - أن تكون البرازية أكبر من ١ ٥٥٠ ٠٠٠ يورو - أن يكون رقم الأعمال الحالي من قيمة الضرائب أكبر من ٣ ١٠٠ ٠٠٠ يورو - أن يكون عدد موظفي الشركة أكثر من ٥٠ موظفاً			لا حاجة لخدماته

طاء - تحويل الملكية

المساهمة البسيطة شركات المساهمة البسيطة التابعة لشخص واحد	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد	المشآت الفردية		
		الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	منظم المزارع الفردي	النظام التقليدي
تحويل الملكية				
بيع المنشأة التجارية أو قوائم الزبائن نقل الأسهم	بيع المنشأة التجارية أو قوائم الزبائن نقل الأسهم	بيع المنشأة التجارية أو قوائم الزبائن تقل موجودات المنشأة التجارية إلى إحدى الشركات التنازل عن حق إدارة المنشأة التجارية، باستثناء الشركات الفردية المحدودة المسؤولة		

باء- الزايا والعيوب

المشآت الفردية		المنشآت الفردية	
النظام التقليدي	منظم المتابع الفردي	الشركة الفردية المحدودة المسؤولة	الشركة المحدودة المسؤولة التابعة لشخص واحد
الزايا			
تأسيس وتشغيل مسطمان	إتاحة خيار الأخذ بنظام ضريبية أرباح الشركات وفق شروط معينة (وهو خيار لا رجعة فيه)	المسؤولية الشخصية قاصرة على الموجودات المخصصة للنشاط المهني	المسؤولية الشخصية للمعنى الواحد قاصرة على قيمة مساهمته هيكل قابل للتكيف (القدرة على استيعاب عضو جديد) اختيار النظام الضريبي
المسؤولية الشخصية غير محدودة (ما عدا فيما يتعلق بحماية الممتلكات العقارية غير المخصصة للنشاط المهني التي يحسبها إعلان أعضائها من الحجز)	ارتفاع عبء الإجراءات الشكلية والتكاليف الخاصة بالإنشاء والتشغيل قياساً على مثيلاتها في النظام التقليدي أو في النظام الخاص بالشركات الفردية	المسؤولية الشخصية للمعنى الواحد قاصرة على قيمة مساهمته هيكل قابل للتكيف (القدرة على استيعاب عضو جديد) اختيار النظام الضريبي	المسؤولية الشخصية للمعنى الواحد قاصرة على قيمة مساهمته هيكل قابل للتكيف (القدرة على استيعاب عضو جديد) اختيار النظام الضريبي إدراج المدير ضمن فئة "من هم حكم الموظفين" في نظام الضمان الاجتماعي
العيوب			
عبء الإجراءات الشكلية والتكاليف الخاصة بالإنشاء والتشغيل			